

واقع الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر مواطني محافظة الخليل بفلسطين

The reality of community measures directed against violence against women from their perspective in the Hebron Governorate, Palestine

رؤوف أبو عواد

جامعة الاستقلال، اريحا (فلسطين)، raofabuawwad@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/08/06 تاريخ القبول: 2024/10/18 تاريخ النشر: 2024/11/10

ملخص:

هدفت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي إلى التعرف على واقع الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل. وتم توجيه استبانة الكترونية بشكل عشوائي إلى 100 شخص، لم يتم استرداد الا 75 منهم فقط . توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير (العمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن). وأكدت النتائج على أنّ درجة اهتمام المواطنين بوجود اجراءات مجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل مرتفعة، ودرجة وعي المواطنين حول الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل مرتفعة .

كلمات مفتاحية: العنف، المسن، الإجراءات المجتمعية

Abstract :

This study aimed, using the descriptive approach, to explore the reality of community measures to reduce violence against the elderly from the perspective of citizens in Hebron Governorate. An online survey was randomly distributed to 100 individuals, but only 75 responses were received.

The study found statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in community measures to reduce violence against the elderly from the perspective of citizens in Hebron Governorate attributed to the gender variable. However, no statistically significant differences were found at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in community measures to reduce violence against the elderly from the perspective of citizens in Hebron Governorate attributed to the variables of age, educational level, and place of residence. The results confirmed that the level of citizens' concern about the existence of community measures to reduce the phenomenon of violence against the elderly in Hebron Governorate is high, and the level of citizens' awareness of community measures to reduce violence against the elderly in Hebron Governorate is also high.

Keywords: Violence, Elderly, Community Action

مقدمة:

المسن هو كل إنسان تقدم به العمر، وأصبح غير قادر على رعاية نفسه وخدمتها بنفسه، وذلك بسبب التغيرات الجسمية والنفسية كنقص القوى العضلية، الضعف العام في الصحة، ضعف الحواس، ضعف الذاكرة وقلة الانتباه. كما وعرفت جامعة الدول العربية المسن على أنه كل شخص تجاوز ال 60 من عمره. (الخطيب، 2017).

يرى علماء النفس أن مرحلة الشيخوخة يصاحبها الكثير من التغيرات، وظهور أفكار معينة لدى المسن تحمل معنى "أنه لا أحد، ولا دور له" ويظهر ذلك بعد بلوغ سن التقاعد. حيث أن هناك معايير مستخدمة لتحديد بداية تلك المرحلة وهي كالتالي: العمر الزمني ويقصد به عمر الفرد، حيث لا يوجد عمر زمني محدد لبداية مرحلة الشيخوخة " من وجهة نظر الكاتب"، العمر البيولوجي وهو مرتبط بمدى استهلاك أعضاء جسم الإنسان، العمر الاجتماعي وهو يشير إلى الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد، العمر النفسي ويرتبط بالخصائص النفسية للفرد ومدى إقباله على الحياة. (أبو الخير، كبار السن، 2010).

يتعرض الكثير من كبار السن لعنف وسوء معاملة يهدد حقوقهم في الحياة الكريمة والصحة، الأمن الشخصي والحرية سواء في منازلهم أو في مرافق الرعاية أو حتى في مجتمعاتهم المحلية، حيث في كثير من الأحيان لا يتم الإبلاغ عن العنف أو توثيقه بشكل غير كامل، أو يتم التغاضي عنه أينما حدث. (الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، 2011).

مشكلة الدراسة:

تحتاج فئة كبار السن في المجتمع الفلسطيني إلى إجراءات قانونية ومجتمعية صارمة من أجل حمايتهم من العنف، سوء المعاملة والإهمال الموجه ضدهم من قبل المسؤولين عن رعايتهم سواء كانوا من الأسرة، مسؤولي بيوت الرعاية والإيواء أو المجتمع الفلسطيني. خاصة وأن العنف ضد المسنين بدأ بالتزايد في مجتمعنا بنسب وأشكال مختلفة من منطقة لأخرى. لأجل ما سبق أصبح لزاماً على المجتمع الفلسطيني أفراداً ومؤسسات وطنية ومجتمعية العمل بجد لإيجاد حلول سريعة وجذرية من أجل توفير الحماية الكاملة والحياة الكريمة الخالية من العنف، الإهمال والإساءة لفئة كبار السن وخاصة

أنها فئة هشة ورقيقة بحاجة للكثير من الاهتمام والرعاية. وبناءً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على واقع العنف ضد المسنين والإجراءات المجتمعية لحمايتهم في محافظة الخليل.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي:

ما هو واقع الإجراءات المجتمعية المتخذة من قبل المواطنين لحماية المسنين من العنف في محافظة الخليل؟

سوف يتم الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال مجموع الإجابات على الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى اهتمام المواطنين بوجود إجراءات مجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل؟
- ما مدى وعي المواطنين حول الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين؟
- ما هي الإجراءات المجتمعية المتخذة لحماية المسنين من العنف (موجودة فعلياً على أرض الواقع)؟
- ما هي الإجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها لحماية المسنين من العنف؟
- هل يوجد إجراءات مجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل؟

فرضيات الدراسة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لاستجابات المبحوثين في محافظة الخليل حول الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي).

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

التعرف على واقع الإجراءات المجتمعية المتخذة لحماية المسنين من العنف في محافظة الخليل.

الأهداف الفرعية:

- معرفة اذا كان يوجد اجراءات مجتمعية تعمل على الحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل.
- معرفة مدى اهتمام المواطنين بوجود اجراءات مجتمعية تحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل.
- معرفة مدى وعي المواطنين حول الاجراءات المجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل.
- معرفة الإجراءات المجتمعية المتخذة على ارض الواقع لحماية المسنين من العنف في محافظة الخليل.
- معرفة الاجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- أهمية الموضوع قيد الدراسة، باعتبار العنف ضد المسنين ظاهرة مجتمعية يجب الوقوف عليها ومعرفة الإجراءات المجتمعية للحد منها.
- أهمية القطاع قيد الدراسة، نظراً لأن المسنين يمثلون إحدى الشرائح المجتمعية المهمة والهشة والتي بحاجة الى مزيد من الإهتمام والرعاية.
- تأتي هذه الدراسة كمحاولة لسد النقص في الأبحاث والدراسات المتعلقة بواقع الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في فلسطين بشكل عام، نظراً الى قلة الدراسات المقدمة في هذا الموضوع (حسب إطلاع الباحث).
- توجيه أنظار باحثين آخرين نحو دراسة هذا الموضوع و إثراء محتواه خاصة في الجانب الميداني.
- قد تساعد الدراسة المؤسسات المجتمعية والقانونية على اتخاذ وتفعيل مزيد من الاجراءات اللازمة لحماية المسنين من العنف في فلسطين.

مصطلحات الدراسة:

- المسن: تلك الفئة من البشر داخل المجتمع ممن بلغوا سن الستين عاماً وما بعدها، وأصبحوا عاجزين عن رعاية أنفسهم وخدمتها. (خطيب، 2017)
- العنف: هو مجموعة الأسباب والدوافع التي تساهم في خلق سلوكيات غير طبيعية تهدف إلى فرض منطق الانتصار للذات بعيداً عن قيم الإقناع والسلوك المتعارف عليه ثقافياً، سياسياً، اجتماعياً، قانونياً، اقتصادياً ونفسياً. (الحاج، 2015)
- العنف ضد المسنين: هو تصرفات متكررة من قبل الآخرين تسيء إلى فئة كبار السن، وتقع الضرر عليهم، مما يؤدي إلى الفشل في حمايتهم، ومن ثم حرمانهم من العيش بصورة طبيعية. (منظمة الصحة العالمية، 2002)
- الإجراءات المجتمعية: هي مساحة تسمح للمجتمع المدني (مواطنين، مؤسسات وإعلام) بالمشاركة في عملية التنمية وتعزيز دورهم في إدارة الشأن العام. (عفانة، 2018)
- محافظة الخليل: هي أكبر محافظة في الضفة الغربية من حيث المساحة (997 كم²). (استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل، 2016).

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: محافظة الخليل بدولة فلسطين.

الحدود الزمانية: 2024/2023 م

1. الإطار النظري:

1.1. المسن:

1.1.1. مفهوم المسن:

بشكل عام يُعرف المسن على أنه الإنسان الذي تجاوز ال 60 من العمر واحيل الى التقاعد، وأصبح غير قادر على خدمة نفسه بنفسه نتيجة مجموعة من التغيرات الصحية والنفسية والجسدية.

فالمسن هو من كُبر بالسن ولا يُشترط به تدني وظائف الجسد الفيزيائية والإدراكية، مع التنويه إلى أنه لا يزال تحديد العمر الذي يعتبر فيه الشخص مسن غير محدد. (برنامج الأمان الأسري والوطني، 2016).

كما وعُرف المسن على أنه الشخص الذي يزيد عمره عن 60 سنة. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2011). وقد أضافت أنه بحلول عام (2050) سوف يزيد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين عن عدد الأطفال في العالم.

في حين عرفت جامعة الدول العربية المسن بأنه كل شخص تجاوز عمر الستين. بينما عُرف المسن أنه من أصبح عاجزاً وغير قادر على خدمة نفسه نتيجة التقدم في العمر بسبب الضعف العام في الصحة ونقص القوى العضلية وضعف الحواس، وليس بسبب إعاقة عادية. (خطيب، 2017). كما وعُرفت مرحلة الشيخوخة على أنها إحدى المراحل التي تشهد مجموعة من التغيرات الجسمية، الاجتماعية، الانفعالية، النفسية والمعرفية، والتي تؤثر عليهم في طريقة تفكيرهم مع البيئة المحيطة بهم. (النوافلة، 2012)

2.1.1. العنف ضد المسن:

تعتبر ظاهرة العنف ضد المسنين بغض النظر عن مصدرها من المظاهر الاجتماعية التي أخذت بالانتشار والتوسع في المجتمعات العالمية والمحلية على حد سواء، والتي يتم تصنيفها تحت مسمى قضايا العنف الأسري، وذلك أجبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتعامل معها بجدية وبصورة موسعة من حيث معرفة كيفية طرح القضية، تحليل نتائجها ومن ثم التعامل معها. (النوافلة، 2012)

3.1.1. لماذا الإهتمام بظاهرة العنف ضد المسنين عالمياً؟

تعتبر ظاهرة العنف ضد المسنين ظاهرة عالمية، استطاعت ان تكتسب الإهتمام والتضامن العالمي، في حين يجب التنويه إلى أن أغلبية أبحاث العنف الأسري كانت تنطرق في البداية لدراسة العنف الموجه ضد الزوجات والأطفال. في حين لم تنطرق الأبحاث لمشكلة العنف ضد المسنين حتى سبعينيات القرن الماضي، حينما ظهر مصطلح "إساءة معاملة المسن" لأول مرة في المجلة العلمية

الطبية البريطانية عام 1975 تحت عنوان "ضرب الأجداد". (الشهري، برنامج الأمان الأسري الوطني، 2016).

4.1.1. الأسباب التي دفعت لتزايد الإهتمام العالمي بهذه الظاهرة:

- إرتفاع أعداد كبار السن في دول العالم المتقدمة وخاصةً خلال العشرين سنة الماضية.
- صعوبة الحياة وكثرة تعقيداتها على المسن ومقدم الرعاية في آن واحد.
- من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الـ 60 سنة بين عامي 1995 – 2025 من 542 مليون الى 1.2 مليار نسمة في العالم.
- هناك 4% الى 7% من المسنين تعرضوا لنوع واحد من أشكال العنف على الأقل. (الشهري، برنامج الأمان الأسري الوطني، 2016).

5.1.1. لماذا الإهتمام بظاهرة العنف ضد المسنين محلياً؟

لأن هذا الموضوع هو موضوع إجتماعي، حقوقي وحيوي، ولأن شريحة كبار السن من الشرائح الأكثر ضعفاً والتي بحاجة للكثير من الرعاية والإهتمام، وذلك إمتثالاً لقوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ {سورة الروم، الآية 54}. فما نُقدمه لهم اليوم سيرتد علينا مستقبلاً لأن الشيخوخة مرحلة حتمية سيصل إليها كل إنسان حيث قال تعالى ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ {سورة آل عمران، الآية 140} (الكيلاني، 2014). كما وتحت العادات والتقاليد الفلسطينية الأصيلة على احترام كبار السن وتقديرهم وتقديم الرعاية الكاملة لهم ليس فقط من باب الاستجابة لاحتياجات هذه الشريحة، بل من باب التقدير والتكريم المحلي والمجتمعي لهذه الفئة التي أسهمت في ترسيخ المبادئ والثوابت وعملت على بناء مجتمع راقٍ، مثقف، واعٍ ووطني وصلت به وبأفرادها إلى أفضل المراتب والدرجات. كما ويُعد المسن جزءاً أساسياً من المجتمع الفلسطيني، حيث لا يكاد يخلو بيت من مسن، وإن خلا بيت لن يخلو المجتمع من هذه الفئة التي بحاجة الى الكثير من الرعاية والاهتمام والاحترام. وقد أظهرت بيانات التعداد السكاني لعام (2017) أن 16% من الأسر الفلسطينية يرأسها كبار السن بواقع 17% في الضفة الغربية و 14% في قطاع غزة.

6.1.1. أشكال العنف الممارس ضد المسنين:

على الرغم من تزايد حالات العنف الموجه ضد المسنين بأنواعه المختلفة سواء كان جسدياً أو نفسياً أو غير ذلك، عالمياً ومحلياً إلا أنه لا يُمنح الإهتمام الذي يُعطى لحالات العنف ضد الفئات الأخرى. مع أنه يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان. (طينة، 2019)

ويشمل العنف ضد المسنين أنواع عدة أهمها:

- العنف الجسدي: سلوك عنيف موجه ضد الجسد لإظهار القوة الجسدية لدى المعتدي والضعف لدى المعتدى عليه. ومن أشكاله: الضرب، اللطم، الركل والصفع ... إلخ.
- العنف النفسي: يتمثل في المعاملة السيئة للإنسان والاستهتار والازدراء به. ومن أشكاله: التوبيخ، الحرمان من إظهار العواطف، الشتم، استخدام أسماء وألقاب تحقيرية، الطرد من البيت، الحبس داخل البيت، التهريب والتهديد وغيرها.
- العنف الجنسي: فعل إجرامي يتمثل بالاعتداء الجنسي بالقوة رغم إرادة الطرف الآخر.
- العنف الاقتصادي أو المادي: يتمثل بالاعتداء والاستيلاء على ممتلكات الشخص كبير السن من (أرض، بيت، راتب تقاعدي ومخصصات مالية أو غيرها) بدون إذن مسبق أو إتلاف ممتلكات الشخص وأشياءه الخاصة.
- الإهمال المتعمد أو غير المتعمد: تجاهل احتياجات كبير السن سواء كان على المستوى الاجتماعي، النفسي أو الصحي. (طينة، 2019).

7.1.1. ما الواجب فعله عندما يتعرض المسن للعنف:

- بعض النقاط المهمة التي يجب اتباعها عند تعرض المسن لأحد أشكال العنف:
- معرفة نوع العنف الذي تعرض له المسن.
 - معرفة مدى درجة الخطورة الناتجة عن العنف وإذا كان مهدد للحياة أو نتج عنه إعاقة ما أو مرض معين.
 - التبليغ الفوري عن العنف لدى الجهات المختصة، وتقديم المعلومات اللازمة لفريق العمل. (الشهري، 2016)

2. الطريقة والإجراءات الدراسية:

يتناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وشمل خطوات تطبيق الدراسة، وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، مصادر جمع البيانات، أداة الدراسة، خطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إجراءات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

1.2. خطوات تطبيق الدراسة:

- اعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحكيم الاستبانة.
- توزيع أداة الدراسة (استبانة إلكترونية) بسبب جائحة فايروس كورونا، ووزعت الاستبانة على مجموعة عشوائية من سكان محافظة الخليل، وبلغ عددها 100 استبانة، بمعدل استبانة واحدة لكل شخص.
- قام المبحوثون بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك تم ارسال الردود الى عنوان ايميل خاص بالباحث، وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة 75 استبيان بنسبة استرداد بلغت 75%.
- تحليل النتائج إحصائياً عن طريق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2.2. منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الظاهرة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع عن طريق وصف خصائص المبحوثين وإجاباتهم المتعلقة بأهداف الدراسة، كما تم الرجوع الى الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وبالإعتماد على ذلك تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع ، ومن ثم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً للتوصل الى النتائج.

3.2. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من سكان محافظة الخليل.

4.2. عينة الدراسة:

تم توجيه أداة الدراسة (الاستبانة) لـ 100 شخص بالطريقة العشوائية عن طريق بعث رابط الاستبانة للعينة، وتم استرداد 75 بنسبة استرداد بلغت 75%.

5.2. أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الاستبانة لدراسة واقع الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل، حيث تكونت هذه الأداة من مجموعة من المحاور وعددها خمسة محاور رئيسية في كل استبانة وهي:

المحور الأول: مدى اهتمام المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من ظاهرة العنف.

المحور الثاني: درجة وعي المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين.

المحور الثالث: الإجراءات المجتمعية المتخذة من قبل المواطنين والتي تعمل على حماية المسنين من العنف.

المحور الرابع: الإجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين.

المحور الخامس: نسبة وجود الإجراءات المجتمعية من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل للحد من العنف ضد المسنين.

وتندرج الإجابات على فقرات الاستبانة كالتالي: (غير موافق بشدة أو درجة ضعيفة جداً = 1)، (غير موافق أو درجة ضعيفة = 2)، (محايد أو درجة متوسطة = 3)، (موافق أو درجة كبيرة = 4)، (موافق بشدة أو درجة كبيرة جداً = 5)، على مقياس ليكرت الخماسي من (1 - 5).

6.2. متغيرات الدراسة:

المتغيرات الشخصية والديمغرافية: النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن.

7.2. صدق الاستبانة:

تم عرض الاستبانة على عدد من المشرفين للتحقق من صدقها، حيث قدموا ملاحظاتهم بتعديل صيغة بعض الأسئلة أو حذف البعض منها، وقد تم إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

8.2. ثبات الاستبانة:

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ الفا Cronbach's Alpha، كما هو موضح في الجدول رقم (1)

جدول 1

معامل الثبات لأداة الدراسة

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات كرونباخ الفا
الدرجة الكلية	26	0.824

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من جدول (1) أن قيمة معامل الثبات الكلية بلغت (0.824)، وهذا الرقم يعني أن أداة الدراسة الحالية (الاستبانة) قادرة على إعادة إنتاج 82% من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث وإستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبالتالي تُعتبر أداة الدراسة الحالية مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وُضعت فقراتها من أجلها.

9.2. المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) بعد إدخالها في جهاز الحاسب الآلي، وشملت الإجراءات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة.
- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الإستبانة.
- تحليل المقارنة بين المتوسطات الحسابية (اختبار تحليل التباين).

3. فرضيات الدراسة وتحليل النتائج:

1.3. تحليل نتائج الفرضية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لدى عينة الدراسة.

جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمدى اهتمام المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	تقدير الأثر
1	تقوم بالتدخل في حال شاهدت كبير سن يتعرض للعنف	4.55	0.74	1	مرتفعة جداً
2	تساعد كبار السن في قضاء حوائجهم	4.19	0.80	3	مرتفعة
3	تقوم بالتبليغ للجهات المختصة في حال شاهدت كبير سن يتعرض للعنف	3.91	1.03	2	مرتفعة
4	تأخذ برأي كبار السن في القرارات المختلفة للشؤون العائلية	3.85	0.88	5	مرتفعة
5	تخصص جزء من وقت فراغك تقضيه مع كبار السن بشكل منتظم	3.20	1.00	4	متوسطة
6	تشارك بالحملات المجتمعية الداعمة لكبار السن	3.07	1.00	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.79	0.59		مرتفعة

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من الجدول (2) أن الفقرة التي تنص على (تقوم بالتدخل في حال شاهدت كبير سن يتعرض للعنف) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.55) من بين فقرات السؤال وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، ويرى الباحث أنها اجابة منطقية تتلائم مع فطرة الانسان السليمة التي ترفض أن يتعرض كبير السن للإهانة أو الأذى على مرأى منه، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تشارك بالحملات المجتمعية الداعمة لكبار السن) على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.07) وبدرجة متوسطة، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى قلة الأنشطة المجتمعية والمبادرات التي تنفذ لصالح هذه الفئة. وبشكل عام الدرجة الكلية لفقرات السؤال مدى اهتمام المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل قد حازت على تقدير مرتفع بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.59).

2.3. تحليل نتائج الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر (30 أو أقل، 31 - 40، 41 - 50، 51 فأكثر).

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بدرجة وعي المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	تقدير الأثر
1	تلعب التربية الأسرية دور مهم في الحد من العنف الموجه ضد كبار السن	4.51	0.69	10	مرتفعة جداً
2	بإمكان المواطنين اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من العنف ضد المسنين	4.11	0.75	2	مرتفعة
3	يوجد ضعف بالإجراءات المجتمعية المتخذة للحد من العنف ضد المسنين في فلسطين	3.95	0.85	1	مرتفعة
4	يُمكن اعتبار أي نشاط يصب في مصلحة كبار السن من الإجراءات التي تحد من العنف الموجه ضدهم	3.95	0.82	8	مرتفعة
5	تعاني دائرة المسنين التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية من ضعف الموارد البشرية	3.91	0.81	7	مرتفعة
6	إنشاء نوادي خاصة بالمسنين مثلاً على الإجراءات المجتمعية التي تعمل على الحد من العنف ضد المسنين	3.88	0.96	6	مرتفعة
7	تعتبر الشرطة المستجيب الأول لقضايا العنف ضد المسنين	3.76	0.85	5	مرتفعة
8	وحدة حماية الأسرة هي الجهة المختصة بقضايا العنف الموجه ضد المسنين في الشرطة الفلسطينية	3.56	0.92	9	مرتفعة
9	تُعتبر دائرة المسنين هي الجهة الرسمية والمسؤولة عن تقديم الرعاية لكبار السن في حال تعرضهم للعنف	3.24	1.13	4	متوسطة
10	يوجد دور رعاية بعدد كافٍ تقدم الرعاية لكبار السن في فلسطين	2.61	0.87	3	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.75	0.43		مرتفعة

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من جدول (3) أن الفقرة التي تنص على (تلعب التربية الأسرية دور مهم في الحد من العنف الموجه ضد كبار السن) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية بقيمة بلغت (4.51) وبدرجة مرتفعة جداً، ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى التربية الأسرية التي تقوم على مجموعة من القيم والمبادئ المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو للاهتمام بفئة كبار السن واحترامهم وعدم

التعامل معهم بقسوة أو التسبب لهم في أي نوع من الأذى. أما الفقرة التي تنص على (يوجد دور رعاية بعدد كافٍ تقدم الرعاية لكبار السن في فلسطين) فقد حصلت على أدنى متوسط حسابي، بقيمة بلغت (2.61) ويتفق الباحث مع هذا الاتجاه حيث تعاني فلسطين من ضعف الإمكانيات التي تحتاجها هذه الدور والخدمات التي تقدمها، من حيث الكوادر المتخصصة، مقدمي الرعاية، والمرافق التي يحتاجونها. وبشكل عام فإن درجة وعي المواطنين بالإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل قد حازت على تقدير مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.43).

3.3. تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي أو أقل، دبلوم، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة) لدى عينة الدراسة.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالإجراءات المجتمعية المتخذة من قبل المواطنين والتي تعمل على حماية المسنين من العنف

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	تقدير الأثر
1	يشغل كبار السن أدوار قيادية في المجتمع الفلسطيني	3.77	0.95	1	مرتفعة
2	يوجد مطالبة مجتمعية بتطبيق القوانين والأنظمة التي تُجرّم العنف ضد المسنين	3.27	1.02	6	متوسطة
3	يقوم مقدمي الرعاية للمسنين بوظيفتهم على أكمل وجه	3.11	0.78	3	متوسطة
4	تتوافر خدمات الرعاية لكبار السن في المجتمع الفلسطيني	3.03	0.93	2	متوسطة
5	يوجد حملات مجتمعية للتوعية بحقوق المسنين في المجتمع الفلسطيني	2.77	0.98	10	متوسطة
6	يوجد تبليغ مستمر عن حالات العنف الموجه ضد كبار السن في المجتمع الفلسطيني	2.72	1.01	5	متوسطة
7	يوجد برامج تمكن خاصة بكبار السن في المجتمع الفلسطيني	2.67	0.88	4	متوسطة
8	يوجد شبكة اجتماعية من المسنين في الأحياء	2.67	1.11	9	متوسطة
9	تقوم الجمعيات والهيئات المحلية بتشكيل زيارات للمسنين لإخراجهم من عزلتهم	2.56	0.92	7	منخفضة
10	يتم عمل أنشطة ترفيهية للمسنين في المجتمع الفلسطيني	2.56	1.11	8	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.91	0.67		متوسطة

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من جدول (4) أن الفقرة التي تنص على (يشغل كبار السن أدوار قيادية في المجتمع الفلسطيني) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية بقيمة بلغت (3.77) ويبدو أن الأدوار القيادية التي تبادرت إلى أذهان المبحوثين هي الأدوار العليا للشخصيات التي تشغل مناصب مرموقة في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية والمجتمعية في فلسطين. وفي حين حصلت الفقرة التي تنص على (يتم عمل أنشطة ترفيهية للمسنين في المجتمع الفلسطيني) على أدنى متوسط حسابي بقيمة بلغت (2.56)، ويعتبر هذا منطقياً حيث نلاحظ غياب مثل هذا الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي تهتم بفئة المسنين في فلسطين، إلا في بعض المناسبات الاجتماعية القليلة.

أما الدرجة الكلية لفقرات الإجراءات المجتمعية المتخذة من قبل المواطنين والتي تعمل على حماية المسنين من العنف في محافظة الخليل فقد حازت على تقدير متوسط بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.67).

4.3. تحليل نتائج الفرضية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن (مخيم، قرية، بلدة، مدينة) لدى عينة الدراسة.

نستعرض في الجدول (5) اجابات المبحوثين المتعلقة بالإجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها لحماية المسنين من العنف مرتبة تنازلياً حسب عدد التكرارات.

جدول 5

تكرارات الاجابات المتعلقة بالإجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها لحماية المسنين من العنف

الرقم	العبارة	التكرار
1	التوعية المجتمعية حول قيمة ومكانة كبار السن، ومدى هشاشة هذه الفئة، وحققهم بالعيش حياة كريمة، وأداء ما على الأبناء من واجبات اتجاه كبار السن وكيفية التعامل معهم.	17
2	مطالبة الجهات المسؤولة بتنفيذ عقوبات صارمة وراذعة بحق كل من يلحق الأذى بكبار السن سواء كانوا أقارب أو غير أقارب.	14
3	تربية وتنشئة الأبناء على مفاهيم الدين الاسلامي التي تتضمن البر والطاعة والاحترام والمساعدة لكبار السن.	12
4	انشاء جمعيات ومراكز ومؤسسات حقوقية وخدماتية مختصة لتقديم الرعاية والمعونة والخدمات لفئة	9

	المسنين في كل منطقة جغرافية سواء كانت مدينة أو بلدة أو قرية أو مخيم.	
7	خلق وتنفيذ أنشطة مجتمعية وترفيهية لاجراج كبار السن من عزلتهم ودمجهم مع فئات المجتمع الأخرى.	5
7	القيام بحملات مجتمعية وزيارات مستمرة لمساعدة كبار السن داخل البيوت لتقديم الخدمات اللازمة لهم (الصحية والشخصية والنفسية) مثل اداء الأعمال المنزلية، النظافة الشخصية، عمل الفحوصات اللازمة لهم، شراء الاغراض والحاجيات.	6
6	مطالبة الجهات المسؤولة بسن قوانين وتشريعات تجرم من يتناول على كبار السن، ومن يلحق الأذى بهم أو يعنفهم.	7
6	مطالبة الحكومة بانشاء ضمان اجتماعي خاص بالمسنين جميعهم (على شكل راتب شهري)، لضمان لقمة العيش الكريمة لهم والتي تحفظ كرامتهم وتشعرهم بالاستقلالية.	8
3	تشكيل لجان مجتمعية مسؤولة عن التبليغ وتسليم من يعتدون على المسنين للجهات القانونية، ولجان حماية مجتمعية.	9
3	المطالبة بوجود دائرة مختصة ضمن جهاز الشرطة لمتابعة المسنين وحمايتهم من العنف.	10
3	زيادة عدد دور الرعاية الموجود وتطوير امكانياتها.	11
2	مطالبة الاعلام بالاهتمام وبتبسيط الضوء على ظاهرة العنف ضد كبار السن.	12
2	جمع التبرعات المادية لتزويد كبار السن الذين ليس لهم معيل، أو من يعانون من ضيق الحال، باحتياجاتهم المستمرة للعيش بحياة كريمة.	13
1	التشجيع على الابلاغ عن أي حالة تعرض مسنين للعنف، وعدم الخوف من عواقب ذلك لأن القانون يحمي الجميع.	14
1	تدخل النظام العشائري للحد من العنف الممارس ضد المسنين خاصة عندما يكون الموضوع عائلي.	15
1	المطالبة بتطوير مواد القانون الفلسطيني التي تصب في مصلحة فئة كبار السن وتخدم حقوقهم المشروعة.	16
1	تفعيل الاتجاهات الايجابية لفئة الشباب اتجاه التعامل مع كبار السن وترويجها مجتمعياً.	17
1	الضغط على الجهات المعنية من أجل سن قوانين تمنع حبس كبار السن في حال اقيمت دعوى قضائية ضدهم، مثلما يتم التعامل مع الأحداث نظراً لكونهم من الفئات الهشة التي تحتاج إلى معاملة ورعاية خاصة.	18
1	التركيز على ظاهرة العنف ضد المسنين في المناهج التعليمية للمدارس والجامعات الفلسطينية.	19
1	البدء الفعلي بكتابة مشروع لانشاء نادي خاص لكبار السن.	20
98	مجموع التكرارات	

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من الجدول (5) أن أبرز الاجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين من وجهة نظر المبحوثين تركزت حول:

- التوعية المجتمعية حول قيمة ومكانة كبار السن، ومدى هشاشة هذه الفئة، وحقهم بالعيش حياة كريمة، وأداء ما على الأبناء من واجبات اتجاه كبار السن وكيفية التعامل معهم.

- مطالبة الجهات المسؤولة بتنفيذ عقوبات صارمة ورادعة بحق كل من يلحق الأذى بكبار السن سواء كانوا أقارب أو غير أقارب.
- تربية وتنشئة الأبناء على مفاهيم الدين الاسلامي التي تتضمن البر والطاعة والاحترام والمساعدة لكبار السن.
- انشاء جمعيات ومراكز ومؤسسات حقوقية وخدماتية مختصة لتقديم الرعاية والمعونة والخدمات لفئة المسنين في كل منطقة جغرافية سواء كانت مدينة أو بلدة أو قرية أو مخيم.

4. اختبارات الفرضيات:

يتناول هذا القسم وصفا للنتائج التي توصلت لها الدراسة من خلال اختبار فرضيات الدراسة. ولقياس هذه الفرضيات تم استخدام اختبار التباين الأحادي (اختبار (ف)) وفيما يلي توضيح للنتائج:

جدول 6

اختبار (ف) لقياس وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن)

الفرضية		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	الدلالة الإحصائية
توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.	بين المجموعات	.758	1	.758	5.098	.027
	ضمن المجموعات	10.855	73	.149		
	المجموع	11.613	74			
توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر	بين المجموعات	.979	3	.326	2.180	.098
	ضمن المجموعات	10.634	71	.150		
	المجموع	11.613	74			
توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي	بين المجموعات	1.567	5	.313	2.152	.069
	ضمن المجموعات	10.046	69	.146		
	المجموع	11.613	74			
توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن	بين المجموعات	1.034	3	.345	2.313	.083
	ضمن المجموعات	10.579	71	.149		
	المجموع	11.613	74			

المصدر: من انجاز الباحث

يتضح من الجدول (6) أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 للفرضية التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي) وبالتالي نقبل الفرضية ونستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي. في حين أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 للفرضية التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر) وبالتالي نرفض الفرضية ونستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر. كما أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 للفرضية التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي) وبالتالي نرفض الفرضية ونستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 للفرضية التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن) وبالتالي نرفض الفرضية ونستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن.

5. النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم عرضها وتفسيرها في الفصل السابق، أما في هذا الفصل سوف يتم إعادة سرد أهم هذه النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

1.5. أبرز النتائج:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير مكان السكن.
- درجة اهتمام المواطنين بوجود اجراءات مجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين من في محافظة الخليل مرتفعة.
- درجة وعي المواطنين حول الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل مرتفعة.
- الإجراءات المجتمعية المتخذة من قبل المواطنين والموجودة فعلياً على أرض الواقع والتي تعمل على حماية المسنين من العنف حصلت على درجة متوسطة.
- انقسمت اراء عينة الدراسة حول وجود اجراءات مجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل بين مؤيد ومعارض، فجاءت نسبة المعارضة 52% أعلى قليلاً من نسبة الموافقة التي بلغت 48%.
- من أهم الاجراءات المجتمعية التي يجب اتخاذها لحماية المسنين من العنف حسب وجهة نظر الباحثين:
- التوعية المجتمعية حول قيمة ومكانة كبار السن، ومدى هشاشة هذه الفئة، وحقهم بالعيش حياة كريمة، وأداء ما على الأبناء من واجبات اتجاه كبار السن وكيفية التعامل معهم.

- مطالبة الجهات المسؤولة بتنفيذ عقوبات صارمة ورادعة بحق كل من يلحق الأذى بكبار السن سواء كانوا أقارب أو غير أقارب.
- تربية وتنشئة الأبناء على مفاهيم الدين الاسلامي التي تتضمن البر والطاعة والاحترام والمساعدة لكبار السن.
- انشاء- جمعيات ومراكز ومؤسسات حقوقية وخدماتية مختصة لتقديم الرعاية والمعونة والخدمات لفئة المسنين في كل منطقة جغرافية سواء كانت مدينة أو بلدة أو قرية أو مخيم.

2.5. أهم التوصيات:

- ضرورة وجود نظام عقوبات رادعة بحق كل من يُعنف كبار السن أو يسيء معاملتهم.
- المطالبة المجتمعية بتطوير مواد القانون الفلسطيني التي تصب في مصلحة فئة كبار السن وتخدم حقوقهم المشروعة.
- مطالبة الجهات المسؤولة بسن قوانين وتشريعات تجرم من يتناول على كبار السن، ومن يلحق الأذى بهم أو يعنفهم.
- مطالبة الحكومة بإنشاء ضمان اجتماعي خاص بالمسنين جميعهم (على شكل راتب شهري)، لضمان لقمة العيش الكريمة لهم والتي تحفظ كرامتهم وتشعرهم بالاستقلالية.
- تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد كبار السن اعلامياً من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ووسائل التواصل الاجتماعي.
- التشجيع على التبليغ عن أي حالات اساءة لكبار السن، وضرورة تشكيل لجان حماية وملاحقة مجتمعية مسؤولة عن التبليغ وتسليم من يعتدون على المسنين للجهات القانونية.

خلاصة:

توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة الخليل تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين من وجهة نظر المواطنين في محافظة

الخليل تعزى لمتغير (العمر، والمستوى التعليمي، ومكان السكن). وأكدت النتائج على أنّ درجة اهتمام المواطنين بوجود اجراءات مجتمعية للحد من ظاهرة العنف ضد المسنين في محافظة الخليل مرتفعة، ودرجة وعي المواطنين حول الإجراءات المجتمعية للحد من العنف ضد المسنين في محافظة الخليل مرتفعة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. طينية، إيناس، (2019)، العنف الموجه ضد كبار السن: فلسطين، وزارة التنمية الإجتماعية ومنظمة المرأة العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، فلسطين.
2. خطيب، علي إبراهيم، (2017)، الدور الموصوف والدور الممارس لأخصائي رعاية المسنين في الحد من المشكلات المستحدثة، Niles Journal for Geriatric and Gerontology، جامعة القاهرة.
3. النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، (2019)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دولة فلسطين.
4. الشهري، فاطمة حسن، (2016)، برنامج الأمان الأسري الوطني، العنف ضد المسنين، السعودية.
5. إدكيدك، منال، (2006)، العنف ضد المسنين في القدس الشرقية وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.
6. النوافلة، قاسم، (2012)، أنماط العنف الموجه ضد كبار السن المقيمين في مؤسسات المسنين بالأردن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب- جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.
7. عبد النور، شعبان و حسينة، والي، (2015/2014) العنف ضد المسنين في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر.
8. استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بخصوص الخليل، (2016) النسخة النهائية.
9. أبو الخير، أحمد مصطفى، (2010)، كبار السن "دليل حياة"، محافظة الإسكندرية.
10. الكيلاني، محمد سري، رعاية المسنين في التشريعات الإسلامية والتشريعات الدولية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2014.
11. الحاج، التيطاوي، (2015)، التأهيل الأكاديمي لظاهرة العنف في الوسط المدرسي، المجلس الشعبي الولائي لولاية عين الدفلى.
12. عفانة، مؤيد، (2018)، المساءلة المجتمعية رافعة للتنمية المجتمعية في فلسطين، دورية إقتصاد فلسطين، فلسطين.
13. التقرير العالمي حول العنف والصحة، (2002)، منظمة الصحة الدولية.
14. متابعة السنة الدولية كبار السن، (2011)، الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة الدورة السادسة والستون، الجمعية العامة، الامم المتحدة.
15. Mikyung Jang, (2009), "Perspectives on Elder Abuse in Korea".
16. Elise Yan & Timothy Kwok, (2011), " Abuse of older Chinese with dementia by family caregivers: an inquiry into the role of caregiver burden".